بسم الله الرحمن الرحيـــــم

دور القطاع الشعبي الخاص فى تحقيـــــــق السوق الإسلامية المشتركـــــة

إسهام فى ندوة :

" السوق الإسلامية المشتركة وكيف يمكـــن تحقيقها على المستوى الشعبى"

ورقة للمشاركة فى إحدى ندوات المؤتمر الاسلامى العـــام

الذى تقيمه رابطة العالم الاســـــــلامي

فى الفتره من١٧ - ٢١ صفـر ١٤٠٨ هـ

مكة المكرمـــــــة

الدكتور / عمر زهير عبد القادر حـــــافظ

جامعة الملك عبد العزيز

جـــدة

المملكة العربية السعودية

(١)
تقديـــــــم

بالتركيز على موضوع " الدعوة الاسلامية وسبل تطويرها : نظرة الى المستقبل" تتبدى رابطة العالم الاسلامي قضية حيوية وحساسة ودقيقة فى هذة الفترة من الزمن. والسبب فى ذلك أن البشرية تتجه الان الى البحث عن حلول لمشاكلها التى أصبحت تئن من آلامها بعد أن انحرفت عن طريق الهداية والرسالة الخاتمة .

ويتعاظم دور ومسؤولية المسلمين حكاما وشعوبا فى هذة الظروف . والمخرج الوحيدلهم هو قيامهم بواجب الدعوة الإسلامية بين انفسهم أولا وبينهم والاخرين من الامم والشعوب ثانيا ، حتى يتحقق وعد الله عز وجل للامة الاسلامية فتعود لها قياده البشرية .

والدعوة الإسلامية هي سبيل المسلمين المقتدين برسولهم صلى الله عليه وسلم والذى انزلت عليه " قل هذه سبيلى أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى" الايه وفى التفسير : " والبصيره هى الحجة الواضحة . والمعنى : أدعو إلى الله ببصيرة متمكنا منها . ووصف الحجة ببصيرة مجاز عقلى . والبصير : صاحب الحجة لانه بها صار بصيرا بالحقيقة ". (١)

ويمكن أن نقول هنا أن الدعوة على بصيرة تقتضى وجود حجة واضحة تعتبر مدخلا إلى الناس . والناس حالهم يختلف من وقت لاخر ولذا فإن ما يعتبر مدخلا للناس فى زمان ومكان ما ، قد لا يعتبر كذلك مع اناس آخرين فى زمان ومكان مختلفين . ويبدو لنا والله عز وجل أعلم - أن المدخل الملائم للدعوة الإسلامية فى عصرنا هذا يقوم على مرتكزين :

١ - العلوم الكونية والطبية .

٢ - الاقتصاد .

والسبب فى ذلك أن الناس قد فتنوا بقوة العلم والاقتصاد . واذا استطاع المسلمون أن يلجوا بإسلامهم هذين المجالين فإنهم قد امتلكوا البصيرة والحجة الواضحة فى هذا العصر . وهذا ما نحسب أنه تطوير للدعوة الإسلامية فى نظرتنا لمستقبلنا المشرق . ومن هنا نعلم أهمية الموضوع الذى نعالجه فى هذه الندوة ، ألا وهو : السوق الاسلامية المشتركة وكيف يمكن تحقيقها على المستوى الشعبي، ومدى ارتباطه بموضوع المؤتمر الاسلامي العام للرابطة .

---

(١) الطاهر ابن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير ،ج١٣ ص ٦٥،الدار التونسية للنشر ١٩٨٤ م .

وهذا موضوع كبير وواسع وسأختار إحدى قضاياه الهامة والتى ركز عليها عنوان الندوة وهو دور القطاع الشعبي الخاص فى تحقيق السوق الاسلامية المشتركة .

ومناقشتنا لهذا الموضوع ستكون بعون الله على النحو التالى : نعرف معنى مصطلح السوق المشتركة The Common Market كما هو متفق عليه فى الادبيات الاقتصادية المعاصرة . ثم نوضح دور الحكومات والشعوب فى تحقيق هذا المعنى بإيجاز .

وبعد ذلك نركز الحديث حول دور القطاع الشعبي الخاص فى الاقتصاديات الحرة التى تعتمد السوق الحر نظاماً اقتصادياً رئيسياً بالاضافة الى دور محدد للقطاع الحكومي العام . وفى ختام البحث نلخص أهم أفكاره وما يقترحه من توصيات .

(٢)

تعريف ومصطلحـــــات وتجـــارب

١/٢ تعريف السوق المشتركة

السوق المشتركة مصطلح لمرحلة من المراحل التى يمر بها التكامل الاقتصـــادى بين دولتين أو اكثر ، وهى مرحلة متقدمة فيها تلغى القيود على التجارة ،وتنتقل عناصر الانتاج من بلد لآخـــر داخل بلاد السوق بكل حرية . وهذه المرحلة يسبقهـــا الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية فيما بين الدول الاعضـــاء ، ويتم توحيـــد النظام الجمركي الخاص بهذه الدول بالنسبة للدول الاخرى خارج السوق وتلغى التعريفات الوطنية المتعددة سابقا .

ومن هنا فإن الدول الأعضاء فى السوق يكون لها سوق واحد بدلا من الاسـواق المتعددة تنتقل فيه السلع والخدمات وعناصر الانتاج دون قيود أو حواجز . وفـــى مقابل غيرها من دول تمثل نظاما جمركيا واحدا كأن العالم الآخر يتعامل مـــع دولة واحدة .

وأصبحت السوق المشتركة أمل تطمح كثير من الدول للوصول إليه لما تحققه هذه السوق من مزايا اقتصادية وسياسية خاصة فى عصر التكتلات الاقتصادية . والســـوق المشتركة لاتنشأ إلانتيجة ترتيبات وتنظيمات معينة تتخذها حكومات الدول الراغبـة فى اجراء اتفاقية السوق والتى يجرى التوقيع عليها من قبل هذه الحكومات . ولـــذا فإن قرار انشاء السوق المشتركة هو قرار حكومي فى الاساس وفى الغالب ، الا فىالنظم السياسية التى تعتمد اسلوب المجالس النيابية والشورية كمصادر لصناعة القـــرار العام الذى يمس مصالح الشعب وقضاياهم ، فإن الحكومات فى هذه النظم ماهي الا سلطات تنفيذية تنوب عن الشعب فى تحقيق أهدافه وغاياته .

وأخذا فى الاعتبار واقع التقسيمات السياسية المعاصرة للدول ،فإن الســـوق المشتركة تتم بين دولتين أو أكثر تجمعهما عوامل مشتركة كالتجاور أو الانتمـــاء الي منطقة جغرافية واحدة ، أو الثقافة أو اللغة / أو التاريخ ، أو غير ذلك مـــن العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتعددة .

وفى أحيان أخرى ، يكون التجمع فىشكل سوق مشترك مقدمة لتحقيق نوع مـــن الوحدة السياسية بين الدول الأعضاء ، أولتوفير شرط ضروري من شروط احـــداث تنمية اقتصادية واجتماعية عامة .

ولمعرفه دقيقة لمضمون السوق المشتركة ، لابد من تعريف منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركى • باعتبارهما مرحلتين سابقتين لمرحلة السوق المشتركـــــــة • ففى منطقة التجارة الحرة Free Trade Area نجد أن الدول المشكلة لهذه المنطقة تتفق على إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها فقط مع ابقاء شكل الحواجز الجمركيـة مع الدول خارج المنطقة كما هو • وهذا يعنى انتقال السلع والخدمات بين دول المنطقة بحرية تامـــــة •

وعندما تتفق دول منطقة التجارة على توحيد القيود والرسوم الجمركية فى مقابل الدول خارج المنطقة ، فإنها بذلك تشكل ما يعرف بالاتحاد الجمركى

وكأن السوق المشتركة اتحاد جمركي يعطى عناصر الانتاج حرية الانتقال داخل الاتحـــــاد•

٢ /٢ تجارب معاصـــــــرة

حاولت مجموعات متعددة من الدول خوض غمار اتفاقيات للسوق المشتركة • بعـــض هذه الدول حقق تقدما كبيرا على الصعيد العملي وأشهرها دول السوق الاوربيةالمشتركة بعد عقد اتفاقية السوق عام١٩٥٧ م • والبعض الاخر عقد اتفاقية ظلت حبيسة الرفوف والخزانات وأشهرها السوق العربية المشتركة التى انشأت بقرار من مجلس الوحـــــدة الاقتصادية فى ٢٣ اغسطس ١٩٦٤م والتى تهدف الى حرية انتقال الاشخاص ورؤس الامـوال وحرية التبادل للسلع والمنتجات الوطنية والاجنبية ، وحرية الاقامة والعمـــــل وممارسة النشاط الاقتصادي ، وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقـــــل والموانىء والمطارات المدنية • وقد اشتملت الاتفاقية على العديد من المواد وظلـــت منجزاتها ضعيفة وهزيلة ولم تكن ذات تأثير فعال فى تنمية التبادل التجـــــاري بين الدول العربية • ونتيجة لما هو قائم بين كثير من الدول العربية من خلافـــات ومشاكل سياسية وحدودية ،فإن مسألة السوق العربية المشتركة أصبحت تاريخا وليـس اكثر واتجهت بعض الدول العربية الى إيجاد تكتلات سياسية واقتصادية ،ولعل أنجح هذه التكتلات ما تم بين دول الخليج العربية منذ ثمان سنوات •

وفى السنوات الاخيـــــرة بدأت حركة دائبة للدعوة الى السوق الاسلامية ، المشتركـــــة •

وعقدت حول الفكرة المؤتمرات والندوات وألفت الكتب والنشرات . وهذه الندوة هي حلقه مباركة من حلقات هذه الدعوة ،والتى تضع السؤال الهام : كيف يمكن تحقيق فكرة السوق المشتركة على المستوى الشعبي؟

للإجابة على هذا السؤال ،نضع الفرضيات التالية :

١ - تمزقت الامّة الإسلامية فى شكل دول وممالك وجمهوريات متعددة بعد زوال الصيغة الاسّلامية التى تمثلت فى الخلافة العثمانية مع منتصف القرن الهجري الرابع عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلادى . وبلغت دول العالم الاسلامى مايزيد على الارّبعين دولة تمتد من أقصى الشرق الى اقصى المغرب العربى.

٢ - تعددت العقائد السياسية التى تحكم الدول الإسلامية وتعددت لذلك الانّظمة الاقتصادية والاجتماعية المطبقة فى الدول الاسلامية . وبجانب الانتماءات الاسلامية لبعض الدول ،نجد أن هناك انتماءات غير اسلامية بعضها شرقي، وبعضها غربي، وبعضها قومي ، الى غير ذلك من الانتماءات غير الاسلامية .

٣ - تضاربت المصالح المتوهمة للانّظمة السياسية لدول العالم الاسلامى نظراً لاختلافها وتعدد الارتباطات بالقوى الدولية المتصارعة . ولذا وجدنا أن مايعتبر فائدة لنظام ما يعتبر مصيبة للنظام الآخر ،وهكذا.

٤ - وضعت الانّظمة السياسية فى كل دولة اسلامية من الانظمة الاقتصادية والسياسات التجارية واجراءات الانتقال ما يكرس ظاهرة التفرق والإختلاف ويجعل الانتقال والاستيراد والتصدير الى الدول غير الاسلامية فى كثير من الحالات أيسر وأهون منها الى الدول الإسلامية .

٥ - تركزت فى الدولة الحديثة سلطات تنظيم الشؤون الاقتصادية والتجارية والتنقل ،لدى أجهزة حكومية متخصصة تراقب وتتابع تنفيذ الانّظمة والقوانين ، وهذا التطور فى مهام الدولة جعل تصرفات الافّراد أو المؤسسات والهيئات الشعبية محدودة بهذه الانّظمة والقوانين التى وضعت فى ضوء اعتبارات سياسية واقتصادية متعددة .

واذا انطلقنا في تصورنا لكيفية تحقيق فكرة السوق المشتركة على المستوى الشعبي من تعريفنا السابق للسوق المشتركة ، فإننا نحتاج الي معرفة مضامين ونتائج الفكرة التى تحتوى عليها السوق المشتركة وهل يمكن أن تتحقق جميعها أوبعضها

على المستوى الشعبي عن طريق القطاع الخاص فى الدول الاسلامية والذى يشمل الافـــراد والمؤسسات والشركات الاهليـــــة .

(٣)

دور القطاع الخاص فى تحقيق فكرة السوق المشتركة بين البلاد الاسلامية

عندما نتحدث عن المستوى الشعبي فإننا نتحدث عن القطاع الخاص المكون مـــن الافراد والشركات الاهلية .

وفى الدول الاسلامية التى تعتمد نظام السوق الحر ، نجد القطاع الخاص له دور كبير فى تحريك الفعاليات الاقتصادية . أما الدول التى تعتمد القطاع العام قطاعاً رئيسيـــا كالدول الاشتراكية فإن لقطاع الخاص له دور هامشي إن وجد . ومادام الامر كذلك ، فان حديثنا سيكون مقصوراً على القطاعات الشعبية فى الدول الاسلامية ذات النظـــام الإقتصـــادى الحر .

٣ / ١ عمليات السوق المشتركة ودور الحكومات

ذكرنا سابقا أن السوق المشتركة إتحاد جمركي بالاضافة إلى حرية عناصـــر الانتاج فى الانتقال من دولة الى أخرى داخل دول الاتحاد . وهذا يتضمن العديد من العمليات الإجرائية على المستوى الحكومي ينبغى على الحكومات المعنية القيام بهـــا ، ولعل أهمهـــا :

— اتخاذ قرار بإلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الإسلامية . وهذا القـــرار لايتخذ إلامن قبل أعلى السلطات السياسية فى كل دولة لما له من آثار اقتصاديـــة كبيرة على قطاع التجارة الخارجية فى كل دولة حيث تحصل الدول الاسلامية على ميـــزة كبيرة لم تكن موجودة قبل اتفاقية السوق . وبذلك فإن السلع والخدمات تنتقـــل من دولة إسلامية إلى أخرى دون أى قيود جمركية .

— إتخاذ قرار بتوحيد الرسوم الجمركية بالنسبة لدول العالم ، وهذا يعنـــى تخلى كل دولة اسلامية عن نسبة الرسوم الجمركية المفروضة على الدول خارج اتفاقيـــة السوق الاسلامية المشتركة والالتزام برسوم جمركية موحدة ضمن إطار الاتفاقيـــة الجديدة . وهذا القرار كسابقه يتم على مستوى السلطة السياسية العليا فى كل دولـــة اسلامية .

— اتخاذ قرار بشأن عمليات انتقال العمال والأفراد ورؤوس الأموال من دولة اسلامية الي دولة اسلامية أخرى، حيث تتضمن فكرة السوق المشتركة حرية انتقال عناصر الانتاج وأهمها العمل ورأس المال من دولة الى اخرى داخل السوق . وهذا القرار من الخطورة بمكان كبير ولا يتخذ إلا من قبل أعلى السلطات السياسية فى كل دولة .

ومن المعلوم أن الحكومات المعاصرة تعتبر مثل هذه القرارات السابق الاشارة اليها من أخص مسئولياتها وصلاحياتها . وماكان ذلك كذلك إلالما يترتب من نتائج كبيرة على الحكومات والشعوب فى حالة ما تأخذ عمليات السوق المشتركة دورها فى التطبيق والتنفيذ بين الدول . ومن المناسب الاشارة بايجاز الى هذه النتائج فيما يلى:

١ — أثر قيام السوق المشتركة على إنتاج السلع والخدمات فى الدول الاسلامية

عندما تلغى القيود على حركة السلع والخدمات وعناصر انتاجها بين الدول الاسلامية ، فإن تغييراً ما سوف يحصل باذن الله فى النشاط الانتاجي لكل دولة ، ويتم بذلك إعادة لتوزيع الموارد الاقتصادية بين الدول لتحقيق الكفاءة الانتاجية . وتمشيا مع ما يفترض نظريا فإن كل دولة إسلامية سوف يتركز فيها انتاج السلع والخدمات التى يمكن انتاجها بأقل تكلفة ممكنة وتحقق بذلك استغلالا أمثلا للموارد البشرية والمالية المتاحة بين الدول الاسلامية . وهذا يقتضى حركة لعنصري العمل ورأس المال ، حيث يندفع كل منهما الى النشاط الانتاجى الذى يحقق لهما عائداً أكبر .

ويمكن أن نقول هنا إن قيام السوق المشتركة يترتب عليه انتقال انتاج السلع والخدمات من البلد ذى التكلفة المرتفعة الى البلد ذى التكلفة المنخفضة فى حالة تساوى العوامل الاخرى . وبطبيعة الحال ، فإن إنتقال الإنتاج من مكان لآخر يقتضى انتقال عناصره ،وبالتالى إعادة توزيع للموارد بحثا عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية الأفضل .

ومن جهة أخرى فإن الغاء القيود الجمركية داخل دول السوق وابقاءها فيما بين دول السوق والدول الاخرى ، سوف يؤدى إلى تحويل التجارة لبعض السلع من الدول الاجنبية الى دول السوق . وبالتالى يزداد انتاج هذه السلع نتيجة لتحول التجارة الخارجية الى تجارة داخلية بين دول السوق المشتركة .

هكذا فإن مستوى الانتاج داخل السوق سوف يزداد نتيجة لزيادة تيار التجارة بين الدول وتحولها من خارج الدول فى السوق المشتركة الى داخلها وبينها .

٢ - أثر السوق المشتركة على مستوى الاستهلاك فى الدول الاسلامية .

ان توسع التجارة بين الدول الاسلامية نتيجة لاتفاقية السوق المشتركة ، يعتمد كما ذكرنا سابقا على تركز الانتاج للسلع والخدمات فى الاقطار والدول التى تتمتع بميزات نسبية فى انتاج هذه السلع والخدمات . وهذا معناه أن المستهلكين فى الدول الاسلامية يمكنهم الحصول على السلع بتكلفة أقل ، مما يؤدى الى زيادة فى مستويات الاستهلاك وبالتالى زيادة رفاهية ومستوى المعيشة فى الدول الاسلامية .

ومن هنا ،فإنه يمكن القول أن عمليات السوق المشتركة سوف تقدم أنماطا جديدة للتجارة والانتاج بين الدول الاسلامية ، ومع مرور الوقت ،فإن الهياكل الاقتصادية الداخلية ستتجه الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة للدول الاسلامية ، مع اعادة لتوزيع الموارد الاقتصادية (العمل ورأس المال) حيث مزيد من الكفاءة الاقتصادية . وكل هذه التغيرات المتوقعة لابد لها من موافقة الحكومات المسؤولة فى كل دولة اسلامية ، والتى لابد أن تعطى إشارة البدء ، ثم بعد ذلك يأتى دور القطاع الخاص الذي يأخذ على عاتقه مسؤولية تحقيق اهداف السوق . وبعبارة أخرى فإن موافقة الحكومات الاسلامية على اتفاقية السوق المشتركة يعتبر إجازة لاقتصاديات دولها أن تمارس عملياتها فى اطار الاتفاقية ، فإن مارس القطاع الخاص فى كل دولة عملياته فى إطار السوق وتحقيق أهدافه ، تحققت الاغراض من السوق ،وإلا فلا.

٢ / ٣ عمليات السوق المشتركة ودور القطاع الخاص .

تختلف طبيعة العمليات الخاصة بالسوق المشتركة على المستوى الشعبي عنها على المستوى الحكومي - فإذا كان الدور الحكومى يتضمن العمليات الخاصة باقرار المبدأ ، فإن الدور الشعبي يتضمن تنفيذ المبدأ وجعله حقيقة تفرض نفسها وتظهر دول العالم الاسلامى كدولة واحدة أمام العالم . ويمكن أن نضرب امثلة عديدة لانواع عمليات السوق المشتركة على المستوى الشعبي (القطاع الخاص) فيما يلى :

١ - استيراد السلع والخدمات النهائية من الدول الإسلامية .

٢ - استيراد السلع والخدمات الانتاجية والوسيطة من الدول الاسلامية

٣ - تصدير السلع والخدمات إلي الدول الاسلامية .

٤ - الاقبال على الاستثمار فى الدول الاسلامية على مستوى المشاريع ومستوى رأس المال النقدي .

٥ - استقدام العمالة من الدول الاسلامية .

ولكى نوضح دور القطاع الخاص فى تحقيق فكرة السوق المشتركة بين الدول الاسلامية فإنه لابد من الحديث عن ذلك ضمن الإطار التالى:

أ - إن فكرة " الامّة الواحدة " التى جاء بها الاسلام لكي تنصهر فيها الشعوب والقبائل والامّم التى تدخل فى دين الله تعالى ، هذه الفكرة تحتم على أفرادها التعاون والتضامن والتكامل فى كل جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

ب - إن دول العالم الاسلامى رغم ما ينتابها من تفرق وضعف ، فهى تعيش مرحلة حرجة تعمل فيها على احداث تنمية اقتصادية شاملة ، وهي بحاجة ماسة إلى فكرة السوق المشتركة .

ج - العالم الاسلامى غني بموارده اللازمة للتنمية والتطوير والاحلال محل الموارد فى العالم الآخر .

د - الظروف السياسية مواتية لانتقال رؤوس الاموال من مكان لآخر،ولايوجد تخوف من تغيرات سياسية جذرية تؤدى الى تأميم أو مصادرة رؤوس الاموال.

وضمن هذا الاطار فإن القطاع الخاص يمكن بعون الله أن يحقق أهداف السوق المشتركة والسبب فى هذا ،أنه مالم يستشعر المسلم أخوته وارتباطه بالمسلمين ، وما لم يتأكد من حاجة كلمسلم الي أخيه المسلم ، ومالم يعلم بوجود الموارد والنعم الوافرة فى بلاد المسلم ، وما لم يطمئن على ماله وكدحه وما لم يتوفر ذلك كله ، فإنه من غير المتوقع أن يساهم فى تحقيق أهداف السوق المشتركة .

وبافتراض أن الدول الاسلامية مجتمعة ، أو على اقل تقدير مجموعة منها مهما قلت ، قد عقدت بينها اتفاقية السوق المشتركة ، فإن السوق الاسلامية المشتركة يمكن تحقيقها على المستوى الشعبي اذا قام القطاع الخاص بدوره التنفيذي لعمليات السوق. وقبل الخوض فى ذلك ،فإنه لابد من الاشارة هنا الى قطاع آخر من القطاعات الشعبية التى يقع عليها دور كبير فى تهيئة المناخ للقطاع الخاص كي يقبل على فعاليات السوق المشتركة ، وهو قطاع العلماء والخطباء والمفكرين . فعلى هذا القطاع يقع عبء التوعية والتوجيه والتذكير بفكرة الامّة الواحدة ومضامينها ومستلزماتها وهذا دور هام للغاية لانه بداية انطلاق القطاع الخاص لاداء مهمته .

والقطاع الخاص فى الدول الاسلامية ذات نظام السوق الحر يخضع لكثير من الانظمة والقوانين التى تفرضها الحكومات عليه ، ومن خلال ذلك فإنه يستطيع بعونالله تعالى

اذا نظم امكاناته وقدراته وأعد العدة لانجاح فكرة السوق الاسلامية المشتركة ، أن يقوم بالدور التالى :

أولا : الدور الإحلالى للسلع والخدمات وعناصر الانتاج البديلة .

ثانيا : الدور الاعدادى لانتاج السلع والخدمات وعناصر الانتاج لكى تكون بديلا صالحا .

وهذا التقسيم مبني على أن السلع والخدمات وعناصر الانتاج المتاحة فى أسواق الدول الاسلامية يمكن تقسم ايضا الى قسمين :

أولها : سلع وخدمات نهائية أو انتاجية تنتجها دول اسلامية بكفاءة تنافس فيها مثيلها من الدول غير الاسلامية ، ويمكن بالتالى أن تحل هذه السلع والخدمات محل غيرها . وهنا يجب على القطاع الخاص أن يبادر الى اتخاذ خطوات جادة فى عملية الاحلال ، خاصة وأن الغاء الرسوم الجمركية على سلع وخدمات الدول الاسلامية يجعلها فى وضع تنافس يؤهلها ويرشحها للاستهلاك دون شعور بفارق الجودة النوعية ويمكن أن نضرب على ذلك أمثلة ، منها :

(١) تنتج تركيا ومصر الكثير من المنسوجات والأقمشة ،ورغم ذلك نجد أن أسواق بعض الدول الاسلامية مغرقة بمنسوجات وأقمشة مستوردة من بلاد بوذية أو مجوسية أو غيرها .

وهنا لابد أن يعطى القطاع الخاص الاولوية والتفضيل لمنتوجات الدول الاسلامية . ولايعنى ذلك منع التجارة مع الدول غير الاسلامية ،وانما يعنى أن الاقربين أولى بالمعروف .

(٢) تنتقل رؤوس أموال بعض المسلمين الى بلاد غير اسلامية للاستثمار والعمل عن طريق البنوك وغيرها . وفى ظل السوق الاسلامية المشتركة ،فإن القطاع الخاص فى كل دولة عليه أن يوجه فوائضه المالية الي دولة اسلامية فى مجالات استثمارية منافسة ويمكن احلالها محل المجالات المتاحة فى الدول غير الاسلامية ، حتى ولو كان ذلك على حساب انخفاض معقول فى عوائد وأرباح هذه الاستثمارات .

(٣) فى كثير من بلاد المسلمين نجد أن القطاع الخاص بما فيه الافراد يستقدمون العمالة غير المسلمة الي حد ملفت للنظر للقيام بأعمال وضيعة لا تحتاج

الى مستوى عال من المعرفة الفنية المتطورة .

وكان من الواجب - حتى مع عدم وجود فكرة السوق المشتركة - أن نستقدم إخوان وأخوات العقيدة والإيمان .

وثانيها: سلع وخدمات نهائية أو انتاجية ، لا تستطيع الدول الإسلامية أن تنتجها ، أوأنهاتنتجها ولكن بكفاءة متدنية . بحيث أنها لاتنافس غيرها من سلع الدول غير الاسلامية . ودور القطاع الخاص بما فيه الأفراد فى كل دولة اسلامية أن يعملوا على :

(١) الدخول فى مشاريع مشتركة وهي مشاريع اقتصادية يقوم بها بلدان أو اكثرحيث يشترك كل منهم بعنصر من عناصر الانتاج ، فالقطاع الخاص فى دولة يقدم رأس المالوآخر يقدم العمل ،وثالث يقدم الارض والمواد الاولية ، ورابع يقدم الفن الاداري ، وهكذا.

وهذه المشاريع المشتركة ترسخ مبدأ التخصص وتقسيم العمل بينالبلاد الاسلامية

(٢) إقامة معايير ومواصفات ومقاييس انتاجية مقبولة دوليا ، تلتزم بها الوحدات الانتاجية ، وتكوين هيئات للرقابة والمتابعة تحقيقا لهدف جودة الانتاج فى كل القطاعات .

(٣) إقامة مراكز تدريب للعمالة ذات الكفاءة المتدنية ، وعمل برامج نقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة فى الانتاج السلعي والخدمي.

(٤) انشاء مراكز مالية مشتركة بين القطاعات الخاصة والافراد فى الدول الاسلامية وليس بين القطاع الخاص فى دولة اسلامية والقطاع الخاص فىدولة غير اسلامية ، توجه الودائع والفوائض الى مجالات الاستثمار فىالدول الاسلامية .

(٥) تطوير وظيفة واداء الغرف التجارية الصناعية فى القطاعات الخاصة فى الدول الاسلامية لتكون جسراً قويا تعبر من خلالها عمليات السوق المشتركة بكل ثقة واطمئنان .

وايجازاً لما تقدم فإنه على المستويات الشعبية فى الدول الاسلامية يمكن تحقيق الكثير من الاعمال لكى تكون فكرة السوق المشتركة حقيقة ماثلة أمام العالم. ولكن يجب أن تتم خطوات توعية واعلام مركز وهادف وموجه نحو ايجاد قناعات شعبية تدفع بالقاع الخاص والافراد الى العمل والتضحية والإيثار فى سبيل نهضة اقتصادية إسلامية ما مولة .

خاتمـــــــة

تحدثنا فيما سبق عن معنى السوق المشتركة فى الادبيات الاقتصادية المعاصرة ، وما يتضمن هذا المعنى ، مستشهدين على ذلك بأهم التجارب المعاصرة . ثم حاولنا أن نجيب على التساؤل الهام فى موضوع الورقة وهو كيف يمكن تحقيق فكرة السوق المشتركة بين الدول الاسلامية على المستوى الشعبي ؟

وأخذا فى الاعتبار إفتراضات لابد من توافرها اذا أردنا أن نجيب على التساؤل السابق ، فان القطاع الخاص ممثلا للمستوى الشعبى فى كل دولة يمكنه أن يحقق أهداف السوق المستركة فى حالة ما اذا وقعت اتفاقية السوق بين الدول الاسلامية مجتمعة أو أجزاء منها .

ولقد وضحنا دور القطاع الخاص فى مجال التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد) وكذلك فى مجال انتقال عناصر الانتاج (العمل ورأس المال) . وقسمنا هذا الدور الى دورين : أحدهما إحلالي حين يمكن للقطاع الخاص أن يحل سلع وخدمات الدول الاسلامية محل سلع وخدمات الدول غير الاسلامية ، سواء كانت هذه السلع نهائية استهلاكية او كانت انتاجية رأسمالية . كما يمكن للقطاع الخاص أن يحل العمالة الاسلامية محل العمالة غير الاسلامية ، والمال الاسلامى محل المال غير الإسلامى. والآخر اعدادي للوصول الي مرحلة الاحلال الاولى ، ويكون ذلك فى السلع والخدمات والعمالة والمال. وكل ذلك يحتاج الى مرحلة اعدادية ينافس فيها مقابله مما يستورد من الدول غير الاسلامية .

ويمكن أن يتم ذلك بالكثير من الوسائل والطرق التى أشرنا اليها سابقا .

وهذا الدور الذى يمكن أن يتحقق بواسطة القطاع الخاص والافراد ، لايمكن أن يتحقق بعد توقيع اتفاقية السوق المشتركة ، الا بمؤازرة قطاع هام فى الشعوب الاسلامية وهو قطاع العلماء والخطباء والمفكرين أصحاب القلم والرأى والتأثير ، والذى يجب عليهم الدعوة الى اثارة مشاعر الاخوة وتوطيد فكرة الامة الواحدة .

إن المستوى الشعبى هو الاساس فى نجاح فكرة السوق الاسلامية المشتركة عند اقرارها من قبل الحكومات .

وفق الله العاملين من أجل رفعة الاسلام وأهله وبلاده .

والله المستعان وعليه التكلان .

==========